مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية

المجلات الاكاديمية العراقية

الموائمة بين نظم الرقابة الداخلية والمعالجة الالكترونية للبيانات ودورها في ترشيد القرارات الادارية: دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

رائد حسن علي [a*] ، نوار عاصي نعيمة [b] ، جعفر فالح ناصر [c]
جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد / صندوق الاسكان العراقي

معلومات المقالة

تاريخ البحث
الاستلام :2021/5/10
تاريخ التعديل : 2021/5/31
قبول النشر :2021/5/31
متوفر على الأنترنيت:2021/9/19

الكلمات المفتاحية :
الرقابة الداخلية
معالجة البيانات الالكترونية
ترشيد القرارات الادارية
قرارات مبرمجة
نظام المعلومات المحاسبية

الملخص

هنالك صعوبات تواجه المصارف في عملية الرقابة نتيجة لاعتماد اغلبها على النظم التقليدية في المعالجة للبيانات لذا فان البحث يهدف الى معرفة الدور الذي تمارسه الموائمة بين الرقابة الداخلية والمعالجة الالكترونية للبيانات ودورها في ترشيد القرارات الادارية من خلال عملية تحليل حجم المعاملات المدققة من قبل النظام واستخراج نسب الانفاق والنمو على عملية التحول الى الانظمة الالكترونية ومعرفة مدى مساهمة تلك الاجراءات في ترشيد القرارات الادارية خلال سنوات (2018، 2019، 2020) لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتم من خلال ذلك التوصل الى اهداف البحث واختبار فرضيته. واهم ما توصل اليه البحث يتمثل بان استخدام الانظمة الالكترونية في معالجة البيانات المحاسبية من ابرز الامور التي تحقق زيادة في الوقت ودقة أكبر وخصوصا عند استخدام برنامج ألأكسل في احتساب الفوائد فضلا عن ان نظام الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسوب يحقق إجراءات الرقابة التنظيمية للحد من التلاعب والفساد. واهم ما اوصى به البحث يتمثل بضرورة الاستفادة من الإمكانيات ألمتاحة في جهاز للمعالجة الإلكترونية والبرامج الخاصة في تطبيق إجراءات الرقابة بحيث يمكن توفير بيئة رقابية جيدة فضلا ان على الإدارات المصارف الاعتماد على نظم المعلومات المحاسبية ألمتطورة وذلك حتى تستطيع الحصول على بيانات أكثر دقة.

Harmonization Between Internal Control Systems and Electronic Data Processing and Its Role in Rationalizing Management Decisions: An Analytical study of a sample of Iraqi banks listed on the Iraq Stock Exchange

Raed Hassan [*a] , Nawar Assi Naima [b] , Jaafar Faleh Nasser [c]
Al-Muthanna University / College of Administration and Economics , The Iraqi Housing Fund University.

Abstract

The research aims to know the role played by the harmonization between internal control and electronic data processing and its role in rationalizing administrative decisions. This is done t4hrough the process of analyzing the volume of transactions audited by the system and extracting the rates of spending and growth on the process of transition to electronic systems and knowing the extent to which these measures contribute to rationalizing administrative decisions during years (2018,2019,2020) for a sample of Iraqi banks listed on the Iraq Stock Exchange. Through this, the objectives of the research are reached and the hypothesis are tested. The most important finding of the research is that the internal control system is achieved through the use of electronic systems in managing the efficiency and effectiveness in rationalizing administrative decisions. In addition, using the computer will ultimately lead to any achievement of the quality characteristics of the financial data and increase the quality of that data in terms of data accuracy, relevance, reliability and availability in the right time and decision. The most important recommendations by the research is the need to take advantage of the capabilities available in computer and special programs in the application of control procedures so that a good control environment can be provided, as well as that bank departments must rely on advanced accounting information systems so that they can obtain more accurate data.

* Corresponding author : E-mail addresses : Jafar_falah80@yahoo.com.

2021 AL – Muthanna University. DOI:10.52113/6/2021-11-3/36-47

Key word: Internal Control, Electronic Data Processing, Management Decisions, Programmed decisions, accounting information system.

المقدمة

ادى ظهور ألحاسبات الإلكترونية ألي ثورة كبيرة في مجال التشغيل البيانات بحيث يصعب أن نتصور المنشأة ألكبيرة التي ترغب في القضاء على الصعاب التي يوجهها نظام المعلومات التقليدي ألا أذا استخدمت نظاما يعتمد في ألمقام ألأول على ألحاسب الإلكتروني وهناك الكثير من الأسباب التي عجلت باستخدام الحاسب الالكتروني في المجالات المحاسبة والرقابية والإدارية منها:

النمو الهائل في القدرات الرقابية في الرقابة والسيطرة على المنشآت والمؤسسات المالية والمشروعات واعتمادها النظم الإلية في النتاج ومما آدا إلى زيادة حجم البيانات والمعلومات الدقيقة والفعلية واتخاذ القرارات الادارية . أدى التطور السريع في وسائل اتخاذ القرارات باستخدام النماذج الكمية والانظمة المحاسبية والإدارية إلى استخدام الأنظمة الالكترونية المحوسبة حتى تتحقق الفعالية لتلك الوسائل .

ويأتي هذا البحث لأجل تقديم دراسة تحليلية من خلال عينة من المصارف العراقية حول الدور الذي تمارسه الرقابة الداخلية ومعالجة البيانات الكترونيا في ترشيد القرارات الادارية في المصارف العراقية، اذ قسم هذا البحث الى اربع مباحث تضمن الاول منهجية البحث ، واما المبحث الثاني فقد تناول مجموعة من دراسات سابقة ،وتناول المبحث الثالث تطرق الى الجانب النظري حول الرقابة الداخلية ونظم المعالجة الالكترونية وترشيد القرارات الادارية ، اما المبحث الرابع فتناول الجانب العملي حول تحليل عمليات الانفاق والتدقيق وكيفية تأثيره في اتخاذ القرارات الرشيدة والذي خلص الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

مشكلة البحث

تواجه اغلب الشركات العراقية صعوبة في توظيف اسس المعالجات الإلكترونية في عملية اتخاذ القرارات الادارية نتيجة لاعتمادها على النظم القديمة في ادخال واخراج البيانات وصعوبة اجراء الرقابة عليها بصورة فعالة لذا فان مشكلة البحث تتجسد في معرفة مدى تحقيق نظام الرقابة الداخلية إجراءات الرقابة على المدخلات والتشغيل والمخرجات بحيث تخرج المعلومات المحاسبية بشكل وبصورة دقيقة واعطاء النتائج النهائية التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات الرشيدة. تتمثل مشكلة البحث بالأسئلة الاتية :

1. هل تساعد العلاقة بين الرقابة الداخلية والنظم الالكترونية على توفير البيئة اللازمة لاتخاذ القرارات الرشيدة في المصارف العراقية.
2. هل يمكن تحقيق الموائمة بين النظم الالكترونية والرقابة الداخلية في المصارف العراقية.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى الاتي

1. بيان أثر الرقابة الداخلية والمعالجة الالكترونية للبيانات على ترشيد القرارات الادارية من خلال استخدام الحاسوب على أنظمة الرقابة الداخلية في المنشآت والمؤسسات المالية.
2. بيان مدى قوة الانظمة الالكترونية عليها يؤدي الى منع الغش ,والتقليل من الاخطاء المحاسبية عن طريق اتباع نظم المعلومات المحوسبة والاستفادة من الوقت في انجاز الكشوفات والمعلومات المالية.

أهمية البحث

تكمن اهمية البحث في الدور الذي تلعبه الانظمة الالكترونية المحوسبة في المنشآت والمؤسسات المالية في اعتماد إدارات هذه المؤسسات على مخرجاتها وتقاريرها حيث يتم و بشكل كبير مراعاة السرية والمصداقية في استخدام الأجهزة وتقديم الحماية والثقة في نظام الحاسوب ضد التلاعب وسوء استخدام البرمجيات والمصداقية في العمل واظهار النتائج الحقيقية والجيدة هذا ما يؤدي الى ترشيد القرارات الادارية وتسهيل الصعوبات العملية التي تواجه مستخدمي نظم المعلومات.

فروض البحث

تتمثل فرضية البحث بالاتي :

(تساعد عمليات الموائمة بين الرقابة الداخلية ونظم الالكترونية لمعالجة البيانات على توفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات الرشيدة في المصارف).

مجتمع وعينة البحث

استعان الباحث بالمعلومات المالية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية حول المصارف العراقية التي تتسم بتطبيق النظم الإلكترونية في معالجة البيانات والتي تساهم في دعم القرارات الرشيدة والتي يمكن اعتباها مجتمع للبحث يمكن تعميم النتائج التي سيتم التوصل اليها في البحث عليه من خلال دراسة عينة

البحث المتمثلة بمجموعة من خمسة مصارف عراقية اختارها الباحث لغرض اختبار الفرضية ودعم اهداف البحث .

منهج واسلوب البحث

لغرض تحقيق اهداف البحث سيتم اجراء دراسة تحليلية لعملية الموائمة بين الرقابة الداخلية ونظم معالجة البيانات من خلال معرفة عدد المعاملات المنجزة والمدققة من قبل المصارف العراقية فضلا عن معرفة حجم الانفاق على نظم المعلومات الإلكترونية في معالجة البيانات والتي تسهم في اتخاذ القرارات، فضلا عن اجراء التحليل الاحصائي وفقا للبرنامج الاحصائي (spss) من اجل ايجاد العلاقات بين مؤشرات الرقابة الداخلية ومؤشرات الانفاق على نظم معالجة البيانات الالكترونية .

حدود البحث

تتمثل حدود البحث بالاتي :

1. **الحدود المكانية** : وتمثلت بعينة بالمصارف الحكومية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية وهي (مصرف الاستثمار ، مصرف المنصور ، مصرف بغداد).
2. **الحدود الزمانية** : الاجراء تحليل ودراسة ميدانية لعينة من المصارف العراقية خلال الفترة (2018- 2019-2020).

دراسات السابقة

1. **دراسة: حسو (2017) بعنوان : تفعيل إجراءات الرقابة الداخلية للحد من مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المحاسبي الالكتروني:**

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية تكنولوجيا المعلومات والمخاطر المصاحبة لاستخدامها في عمليات التسجيل والتبويب والتشغيل للأحداث الاقتصادية خلال الفترة المالية لعينة من الكليات والمعاهد التقنية في محافظة نينوى وما ينتج عنها من معلومات تساهم بشكل كبير في زيادة المعرفة لدى متخذي القرارات بمختلف مستوياتهم الإدارية، فضلا عن بيان ماهية الرقابة الداخلية والإجراءات المتخذة لحماية تلك المعلومات من مخاطر الوصول غير المصرح به بهدف إتلافها أو سرقتها من خلال دراسة ميدانية تسلط الضوء على نقاط الضعف لاستخدام تكنولوجيا المعلومات وإجراءات الرقابة الداخلية الفعّالة في الحد من مخاطر استخدامها إذا ما تم الالتزام بها والعمل على تفعيلها من قبل المستفيدين من تلك التقنيات، واهم ما توصلت اليه الدراسة يتمثل بان تكنولوجيا المعلومات تعد احد أهم العناصر في الهيكل التنظيمي لأية وحدة اقتصادية لما لها من كفاءة عالية في سرعة تشغيل البيانات الخام وتحويلها إلى معلومات تمتاز بالجودة العالية وبتكاليف منخفضة وتوافرها في الوقت المناسب.

2. **حمادة: رشا" (2010) : اثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية"**

هدفت إلى دراسة الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وأثرها في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية في مكاتب مراجعة الحسابات في مدينة دمشق، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن لضوابط الرقابة بمكوناتها المختلفة أثر كبير في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية. كما أوصت الدراسة بضرورة تبني شركات القطاع العام والخاص جميعاً في سورية ضوابط الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية ، و ضرورة إجراء دورات تدريبية للعاملين في إدارة نظم المعلومات بهدف زيادة تأهيلهم في مجال الضوابط.

3. **دراسة: إدمون ، طارق(2010) "مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية من وجهة نظر الإدارة"**

و قد هدفت إلى الكشف عن مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها أن نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية فاعلة من حيث تلبية متطلبات عمليات التخطيط و الرقابة و اتخاذ القرارات. وقد أوصت الدراسة بضرورة اهتمام المصارف التجارية العراقية الأهلية باستخدام نظم المعلومات المحاسبية لأداء وظائفها المتعددة من تخطيط ورقابة واتخاذ القرار بشكل أوسع، وذلك لانجازها بفاعلية أكبر. و التأكيد على التحسين المستمر لنظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية، مما سيمكنها من مواكبة التطورات التكنولوجية في المجال المالي والمحاسبي.

الاطار النظري

✓ **الرقابة الداخلية والمعالجة الإلكترونية للبيانات**

اولا: تعريف الرقابة الداخلية

تعد الرقابة الداخلية بانها مجموعة النظم و الإجراءات والطرق التي تتخذها الإدارة لحماية موجودات الشركة ولضمان دقة وسلامة البيانات المالية وزيادة درجة لاعتماد عليها من قبل المحاسبين والاداريين من اجل زيادة الكفاءة والسيطرة على الموارد المتاحة للشركة وتقديم افضل المعلومات الى متخذي القرارات بالوقت المناسب، ويمكن تعريف الرقابة الداخلية ،بأنها الخطة التنظيمية وإجراءات والوسائل المتبعة من قبل إدارة المنشآت للمحافظة على أصولها المنشآت والتأكيد من صحة بياناتها المحاسبية وزيادة الكفاءة الإنتاجية وزيادة الالتزام بالبيانات المحاسبية. (إبراهيم ،2004: 20).

ثانيا: أهمية الرقابة الداخلية

ظهرت اهمية الرقابة الداخلية منذ عام 1905 م حيث اصدر (دكسي) كتاب تناول فيه أهمية وضروت تواجد الرقابة الداخلية في المنشاة ،باعتبارها أن الرقابة الداخلية على الإعمال والتصرفات تعد من المقومات الأساسية ألتي ينبغي توفرها بالنسبة لأي تنظيم أداري سليم في ألمنشأة وقد أوضح بأن نظام الرقابة الداخلية لجيدة السليم يعوض عن التدقيق حسابات تفصيلية وأن كان هذه ألقول مردودا علية فقد اعترفت أدبيات المحاسبة والتدقيق الحسابات بأهمية الرقابة الداخلية لمدقق الحسابات باعتبارها نقطة البداية بالنسبة لعملية تدقيق الحسابات ألتي يقوم بها و ألأساس ألذي يرتكز علية عند العينات وبرنامج المدقق الحسابات.

ثالثا: أهداف نظام الرقابة الداخلية

يهدف نظام لرقابة الداخلية إلى تحقيق الآتي :

1. **التحكم في الشركة**

إن التحكم في الشركة يكون من خلال التحكم في إنتاجية عناصر الإنتاج داخلها و في نفقاتها و تكاليفها و عوائدها و في مختلف السياسات التي وضعت بغية تحقيق ما ترمي إليه الشركة، ولن يكون ذلك الا من خلال إرساء جملة من الأنظمة الفرعية المساعدة على تحقيق أهداف الشركة و المساعدة على خلق رقابة على مختلف العناصر المراد التحكم فيها (أحمد وآخرون،14-15:2003).

2. **حماية الموجودات**

من خلال التعاريف السابقة ندرك بأن أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية هو حماية موجودات الشركة من خلال فرض حماية مادية و حماية محاسبية لجميع عناصر الموجودات (الاستثمارات، المخزونات، الحقوق)، من خلال اعتماد طرق محاسبية واضحة وسليمة، وكذا سن جملة من الإجراءات الداعمة لأمن وحسن استعمال هذه الموجودات.

3. **ضمان نوعية المعلومات**

بغية ضمان نوعية جيدة للمعلومات ينبغي اختبار دقة و درجة الاعتماد على البيانات المحاسبية في ظل نظام معلوماتي يعالج البيانات من أجل الوصول إلى نتائج تتمثل في المعلومات.

4. **تشجيع العمل بكفاءة**

إن إرساء نظام للرقابة الداخلية في الشركة يمكن من ضمان الاستعمال الأمثل و الكفء لموارد الشركة، و من تحقيق فعالية في نشاطها من خلال السعي على التحكم في التكاليف بتخفيضها عند حدودها الدنيا(حسين،204:2009).

5. **تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية**

إن التنفيذ الجيد للسياسات الإدارية المرسومة من قبل الإدارة يقتضي امتثال و تطبيق أوامر الجهة المديرة. من أجل التطبيق الأمثل للأمر، ينبغي أن تتوفر فيه الشروط الآتية(خصاونة،20:2002):

- يجب أن يبلغ إلى الموجه إليه .
- يجب أن يكون واضحا (مفهوما).
- يجب توافر وسائل التنفيذ.
- يجب إبلاغ الجهات الآمرة بالتنفيذ.

أن العمل على تشجيع مختلف مستويات العمال على الالتزام بالسياسات في الشركة، من شأنه أن يكفل تحقيق الأهداف المرسومة بأكبر نجاعة و فعالية.

رابعا : مقومات نظام الرقابة الداخلية

تعتبر مقومات نظام الرقابة الداخلية كالأعمدة داخل المبنى فقوة هذه الأعمدة تعكس قوة و فعالية هذا النظام و العكس صحيح، لذلك سنتطرق إلى مقوماته في العناصر التالية (ياسر واخرون ،45:2007) :

1. **الهيكل التنظيمي**

يعد الهيكل التنظيمي المرآة العاكسة لشكل و طبيعة الوظائف في الشركة، فمن ثمة يترجم كيفية بسط الرقابة الداخلية داخلها.

2. **نظام المعلومات المحاسبية**

يعد نظام المعلومات المحاسبية السليم أحد أهم المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية الفعال، فنظام المعلومات المحاسبية الذي يعمل وفق طرق واضحة منصوص عليها قانونا و تستجيب إلى وضعية و طبيعة نشاط الشركة، و ضمن نمط المعالجة الآلية المتحكم فيها، و يعتمد على مجموعة متكاملة من الدفاتر و السجلات المحاسبية و دليل للحسابات يراعى في تصميمه تيسير إعداد القوائم المالية بأقل جهد ممكن و بأكثر دقة ممكنة يكون أحد المقومات المدعمة لنظام الرقابة الداخلية، يجب أن يتضمن هذا الدليل الحسابات اللازمة و الكافية لتمكين الإدارة من أداء مهمتها الرقابية على العمليات ، ولتمكين المحاسب من الفصل بين العناصر المتعلقة بالنفقات الاستثمارية والنفقات الاستهلاكية (الراوي ،23:1999).

3. **إجراءات تفصيلية**

إن العمل التسلسلي للوظائف المختلفة داخل الشركة يدعو إدارة هذه الأخيرة إلى طرح إجراءات تفصيلية لتنفيذ الواجبات على مستوى المديريات المختلفة، بحيث لا يقوم شخص واحد بالترخيص بالعمل و الاحتفاظ بالأصل و مسك السجلات، و في هذا الإطار ينبغي على الإدارة تحديد نوع و كيفية القيام بالعملية داخل كل مديرية مما يسمح بعدم تداخل المهام و خلق رقابة ذاتية أو تلقائية أثناء تنفيذ العملية و ذلك بواسطة ما يحققه موظف من رقابة على موظف آخر. إن هذا المقوم يسمح من تقليل فرص التلاعب و الغش و الخطأ و يمكن نظام الرقابة الداخلية من تحقيق أهدافه(سلام،32:2000).

4. **اختيار الموظفين الأكفاء**

مما لا شك فيه أن العامل الكفء يلعب دورا مهما في إنجاح و تحقيق رغبات الشركة، لذلك يعد هذا العامل أحد المقومات الأساسية التي يرتكز عليها نظام الرقابة الداخلية في تحقيق

أهدافه، فبدون العاملين المدربين و الحريصين على أداء أعمالهم وفق ما رسمته الخطة العامة للمؤسسة لا يمكن أن نحصل على نظام للرقابة الداخلية الفعالة(السوافيري20:2003).

5. **رقابة الأداء**

تعمل إدارة الشركة من خلال تحديد أهدافها بوضوح في الخطة المرسومة على تحقيق هذه الأهداف بفعالية و بما يكفل الالتزام بسياستها، غير أن الالتزام بمستويات الأداء قد لا يدوم طويلا مما ينتج انحرافات عن المستويات المرسومة، لذلك ينبغي دراسة و وضع إجراءات كفيلة بتصحيحه(طه،34:2000) .

6. **استخدام كافة الوسائل الآلية**

إن استعمال الآلة الحاسبة و تأليه العمل المحاسبي بإدخال الإعلام الآلي، من شأنه أن يدعم نظام الرقابة الداخلية من حيث أن هذه التأليه توفر الآتي(عيسى،30:2003):

- دقة و سرعة المعالجة؛
- سهولة الحصول على المعلومات؛
- حماية الموجودات بوجود برامج مساعدة؛
- توفير الوقت؛
- تدعيم العمل بكفاءة؛
- خفض تكلفة المعالجة؛
- التحكم في المعلومات.

خامسا: المعالجة الالكترونية للبيانات

ظهر الفكر المحاسبي مصطلح نظام التشغيل الالكتروني الذي يشير إلى معالجة البيانات المحاسبية بواسطة الحاسوب مستخدماً نفس الأسلوب المعالجة اليدوية ومستفيداً من مزايا استخدام الحاسوب ويعني نظام التشغيل الالكتروني للبيانات استخدام الحاسوب لتحقيق وضيفة المحاسبة في القياس والتبويب والتوصيل ، حيث يقوم هذا النظام بتجميع البيانات المتوفرة وتحليلها لتحويلها إلى معلومات ذات دلاله معينه تستخدمها لأداره في اتخاذ القرارات ولأعداد التقارير لجميع الأطراف بشكل صحيح ودقيق في الوقت المناسب . (موسكوف ،2002: 25)

كما أن نظام المعالجة اليدوية للبيانات قد تم استبدالها بنظام المعالجة الالكترونية للبيانات والتي اعتمدت على طرق المعالجات بالدفعات ، ثم ظهره نظم المعالجات بالوقت الحقيقي ، وقد تطور المعالجات بصوره متزايدة مع التحسينات التي دخلت على الجيلين الثالث والرابع وتنظمن التطورات نظم معالجة قواعد البيانات والتي تتكامل بها عمليات التخزين واسترجاع واستخدام البيانات بالأضافة إلى أن نظم معالجة الكلمات للحاسب حيث يقوم الحاسب بعملية أعداد التقارير والمكاتبات بالطريقة الاليه.

ويمكن تعريف المعالجات بأنها سلسله متعاقبة من العمليات (الحسابية ،المنطقية، التصنيف ،التبويب ، الترتيب، الفرز، التلخيص) التي يمكن أجرائها على البيانات والمعطيات بغية التوصل إلى النتائج المطلوبة (الفاضل وآخرون، 2000: 15)

ومن التعريف السابق يمكن تقسيم معالج البيانات إلى قسمين:

1. معالجة البيانات يدوياً : وهي عبارة عن عمليات فرز وتبويب واختزان البيانات ثم استرجاعها بصوره أو بأخرى لتستفيد منها الإدارات المختلفة فالمحاسب يقوم بمعالجة البيانات يدوياً وذلك باحتساب المبالغ وفرزها وتوجيهها إلى حساباتها المختلفة ثم تجميع هذه الحسابات في مجموعات فرعيه ثم استخراج الموازين والتقارير المختلفة ثم تفسيرها ودراستها والتعليق عليها .(تنتوش،1998: 124)
2. معالجة البيانات الكترونياً : هي تلك الإجراءات والخطوات الواجب تنفيذها لتحويل المدخلات الممثلة بالمواد الداخلة إلى منتج نهائي هو المعلومات وتمثل هذه الإجراءات في الاتي :

أ. جمع البيانات وتسجيلها: وتتعلق بتسجيل بيانات تخص حدث معين في نموذج مثل فاتورة البيع أو أمر الشراء.

ب. التحقيق :وهي عملية فحص البيانات والتحقق منها للتأكد من صحة تسجيلها.

ج. التصنيف والترتيب :ويتم في هذا العملية وضع عناصر البيانات في تصنيفات معينة يكون لها معنى معين عند الاستخدام .

د. التلخيص :هي عناصر البيانات بالتجميع الرياضي مثل الحصول على إجمالي المبيعات خلال اليوم .

ه. الاحتساب : إجراء العمليات الرياضية مثل الجمع والطرح والضرب والقسمة

و. يتم بواسطة وسيلة تخزين مناسبة من الشرائط الممغنطة .

ز. التوصيل : توصيل البيانات من طرف لأخر في أكثر من موقع في دائرة التشغيل.

ح. الاسترجاع: استرجاع المعلومات عند الحاجة لتساعد في التخطيط والرقابة واتخاذ القرار .

سادسا : استخدام الحاسبات الالكترونية في الأنظمة المحاسبية

مر استخدام الحاسبات بالمشروعات التجارية بثلاث مراحل ،حيث بدا باستخدامها في المهام الكتابية والروتينية ،ثم مرحلة إعداد بيانات القرارات الإدارية ، ثم أخيرا مرحلة النظم المتكاملة للمعلومات الإدارية ،ففي المرحلة الأولى اقتصر استخدام الحاسبات في القيام بحساب أجور العاملين ،وإعداد قوائم شهريه لأجورهم ،وكانت تؤدي بكفاءة اكبر وأكثر من الطرق اليدوية والإلية المتاحة في ذلك الوقت ،من حيث الدقة والسرعة في أداء وتكرار العمليات الحسابية الروتينية وطبع كمية كبيرة من النتائج وكذلك إمساك حسابات العملاء وتعديل أرصدتهم وإعداد قوائم شهرية لأرصدة العملاء ،إما المرحلة الثانية من استخدام الحاسبات فقد أشملت على مبدآن اتخاذ القرارات عن طريق التحليلات المالية ،ولقيام بإعداد الموازنات التخطيطية بسرعة ودقة وتكلفة مناسبة ،وتتمثل المرحلة الثالثة من استخدام الحاسبات في تصميم الأنظمة لمتكاملة للمعلومات الإدارية

،وكانت احد المشاكل التي واجهت لهذه الأنظمة هي تجاهلها للجانب الإنساني في تصميم أنظمة المعلومات .(الفيومي،1982: 242)

سابعا: اثر تطور تكنولوجيا المعلومات على الأنظمة المحاسبية

تطور تكنولوجيا المعلومات بدرجة كبيرة خلال الفترة الأخيرة كما زاد عدد المنظمات التي تعتمد بدرجه كبيره على أنظمة الحاسب الآلي في التشغيل الالكتروني للبيانات ويمكن إيضاح التطورات التي حدثت في مجال المحاسبة وكما يلي .

1. زيادة كبيره في قدرة الحاسبات الألية على تشغيل وحفظ البيانات .
2. توسع في شبكة ألكمبيوتر مما يسمح بالاتصالات المباشرة بين أجهزة الحاسوب بعضها ببعض مما يسمح بتبادل المدخلات والمخرجات خلال تلك الشبكات.

وقد أدت هذه التغيرات إلى تغير في طريقة أداء إدارات الحاسب لوظائفها الاهتمام لا يدور ألان حول كتابة برامج الكمبيوتر أي فأن معظم المنظمات تقوم بشراء برامج جاهزة من الشركات المتخصصة في إعداد وبيع البرامج وقد زاد الاهتمام في تشغيل شبكات الحاسب الآلي وإدارة قواعد البيانات والرقابة من لهم حق لدخول على الشبكة . (فتحي ،364:2012)

ثامنا : انواع المعلومات المحاسبية

تختلف المعلومات المحاسبية باختلاف الاطراف المستخدمة لها فهي في الغالب تكون مفيدة لطرف دون اخر او قد تكون بمثابة مدخلات لأطراف اخرى يتم اجراء المعالجات عليها لتحويلها الى معلومات مفيدة لاتخاذ قرارات مختلفة ، اي ان المعلومات يمكن تقسيمها بحسب الاستفادة منها الى الاتي (احمد ،375:2014) :-

1. **درجة الرسمية :** وتتصف بمدى رسمية المعلومات الى يمكن الحصول عليها من مصادر رسمية تأتي من الحكومة او من منظمات رسمية او غير رسمية والتي تأتي من اطراف خارج الشركة .
2. **مصادر المعلومات :** توجد العديد من المصادر التي يمكن من خلالها الحصول على المعلومات سواء داخلية او خارجية او عن طريق النشرات الرمية المقدمة من قبل الهيئات او الشركات.
3. **درجه التغيير :**. نجد في الغالب ان النظام المحاسبي يوفر المعلومات والبيانات للمديرين وغيرهم من الطراف الخارجية التي من شأنها اتخاذ القرار ، أو المهتمين بالأنشطة المالية للوحدة الاقتصادية سواء كان هؤلاء المهتمون من المستفيدين الداخليين والخارجيين والتي ممكن ان تتغير بصورة مستمرة تبعا لاستخداماتها .

✓ **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ وترشيد القرارات الادارية**

اولا : مفهوم اتخاذ القرار و أهميته

مفهوم القرار : يعرف القرار الاداري بانه اختيار أحسن البدائل المتاحة بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل في تحقيق الأهداف المطلوبة . كما يمكن ان يعرف بأنه اختيار أنسب و ليس امثل البدائل أمام القرار لإنجاز الهدف أو الاهداف الموجودة ، أو حل المشكلة التي تنتظر الحل المناسب. (سعد ،54:2011**).**

ثانيا : اهمية اتخاذ القرار

1. **من الناحية العلمية :** تؤدي القرارات الادارية عن طريق عملية اتخاذ القرار ، دورا هاما في تجميع المعلومات اللازمة للوظيفة الادارية عن طريق استعمال و سائل علمية و تكنولوجية متعددة ومختلفة للحصول على المعلومات اللازمة للتنظيم الاداري .
2. **من الناحية العملية :** تعد القرارات الادارية وسيلة لاختيار وقياس مدى قدرة القادة و الرؤساء الاداريين في القيام بالوظائف و المهام الادارية المطلوب تحقيقها و إنجازها ، بأسلوب علمي وعملي ، تعتبر القرارات الادارية ميدانا واسعا للرقابة الادارية (امين ،33:2005) **.**

ثالثا : أنواع اتخاذ القرار

1. **قرارات مبرمجة :** تعد القرارات مبرمجة لأن معايير الحكم فيها عادة ما تكون واضحة ، و غالبا ما تتوفر المعلومات الكافية بشأنها و من السهل تحديد البدائل فيها ، و يوجد تأكد نسبي بشأن البدائل المختارة ، و هي قرارات متكررة روتينية و محددة جيدا . لها اجراءات معروفة و محددة مسبقا للتعامل معها.
2. **قرارات غير مبرمجة :** عادة ما تظهر الحاجة لاتخاذها عندما تواجهه الشركة المشكلة لأول مرة ولا توجد خبرات مسبقة بكيفية حلها، و لا توجد معايير واضحة لتقييم البدائل . و الاختيار بينها ، و لذلك فإن الظروف التي تسود هذه الحالة هي ظروف عدم التأكد بشأن بدائل نتائج التصرفات البديلة ، و نتيجة لهذه الخصائص (الوقاد ،13:2010).

رابعا :عملية اتخاذ القرار

1. **تحديد المشكلة :** لابد لأي عملية اتخاذ قرار معين من وجود كشكلة تتطلب من متخذي القرار تجميع المعلومات حولها وعرض مجموعة من البدائل والحلول لغرض معالجتها ، لذا فان عملية تحديد المشكلة مقدمة تعد من الاساسيات المسلم بها لغرض اتخاذ القرار (المطارنة ،2009 :45) (مطيع واخرون ، 2007 : 45). .
2. **تحديد البدائل :** تعد الخطوة الثانية لغرض اتخاذ قرار معين هو تحديد البديل الذي يمكن اختياره كحل مقترح للمشكلة التي

تم طرحها في الخطوة الاولى والتي يمكن معرفة ايهما البديل الافضل من خلال التقييم في الخطوة الثالثة.

3. **تقييم البديل** : بعد تحديد البدائل يتم اجراء تقييم دقيق لها من اجل معرفة ايهما افضل البدائل من حيث المخرجات التي يمكن ان يقدها لنا في مواجهة المشكلة.
4. **اختيار البديل الافضل (اتخاذ القرار)** : تأتي الخطوة الاخيرة المتمثلة باتخاذ القرار بعد وصول الى قناعة نهائية في اختيار البديل الافضل الذي يحقق افضل النتائج المرجوة لحل المشكلة.

دور الرقابة الداخلية في توفير المعلومات المناسبة لاتخاذ القرار في ضل المعالجات الالكترونية

توفر الرقابة الداخلية المعلومات الملائمة والدقيقة للإدارة العليا من اجل اتخاذ القرارات المهمة المتعلقة بأعمال الشركة والتي في الغالب تتعلق بالإنتاج او التسويق او النشاطات الاخرى ذات الصلة بالزبائن والتي تتنوع وتتعقد مشاكلها نتيجة ازدياد المعاملات وضهور العديد من المشكلات وحالات التلاعب وبعد التقدم الحاصل اصبح العديد من الشركات تعتمد بصورة اساسية على الانظمة الالكترونية في توفير الدقة المناسبة للمعلومات المقدمة لمتغذي القرارات ، فالمعلومات المستخرجة من الانظمة المحوسبة تتسم بالدقة والكفاءة الكافية لتوفر الحد الادنى من المعلومات المفيدة لمتغذي القرارات الادارية نظرا لما تتمتع بها من مميزات اهما(لطفي،37:1997)(ياسين،115:2000) :

1. تقليل العمل الاداري في عملية استخراج البيانات نظرا للسرعة والدقة التي توفرها الحاسبة في تغذية الاطراف ذات الصلة بالمعلومات المتعلقة بالشركة.
2. تقليل التكاليف الادارية المتمثلة بالنفقات المبذولة على الموظفين العاملين في الشركة نتيجة تعويض نشاطهم من قبل الحاسبة.
3. توفير السرعة الكافية في تقديم المعلومات لكافة الانشطة والمستويات الادارية وتوفير الوقت لغرض القيام بالنشاطات الاخرى فضلا عن توفير الدقة وتقليل الاخطاء.

الاطار العملي

يتناول هذا المبحث دور الموائمة بين الرقابة الداخلية ونظم معالجة البيانات الالكترونية في المصارف العراقية ودورها في ترشيد القرارات الادارية والتي ستتم من خلال عملية تحليل تلك الانظمة بالشكل المثالي فضلا عن اجراء استطلاع لآراء موظفي المصارف حول دورها في ترشيد القرارات، ولغرض تحقيق ذلك ينبغي التعرف على خصائص العينة من المصارف وكما يأتي :

وصف عينة البحث

جدول (2) وصف العينة

ت	المصرف	تاريخ التأسيس	رأس المال الاسمي	رأس المال في تاريخ الادراج	نسبة القطاع الخاص
1	مصرف الاستثمار	1962 .م	2.5مليون	90 مليون	%96.56
3	مصرف المنصور	1985.م	8 مليون	240مليون	%66.4
5	مصرف بغداد	1989.م	5 مليون	500 مليون	%90.7

يبين (2) الجدول اعلاه تفاصيل المصارف التي سوف يتم تحليل بياناتها من اجل الوصول الى اهداف البحث واختبار فرضيته.

اولا: كفاءة نظم الرقابة الداخلية في المصارف عينة البحث

سيتم استخراج كفاءة نظم الرقابة الداخلية من خلال مؤشرات عدد المعاملات المدققة فضلا عن قياس مستوى البيانات المقدمة لأطراف التدقيق الخارجي ودورها في عملية الارشفة والمعالجة الإلكترونية وكما هو موضح بالجداول الاتية :-

جدول (3) قياس كفاءة نظام الرقابة الداخلية في عينة البحث

المؤشرات	مصرف الاستثمار			مصرف المنصور			مصرف بغداد		
	2018	2019	2020	2018	2019	2020	2018	2019	2020
عدد المعاملات المدققة	475	485	496	532	560	592	620	625	630
عدد المعاملات المؤرشفة الكترونيا	150	163	197	230	233	265	301	322	346
عدد التقارير المقدمة لجهات التدقيق الخارجي	6	6	7	3	5	6	4	4	6

يلحظ من جدول (3) ان كفاءة الرقابة الداخلية في عينة البحث قد اعتمدت على عدد المعاملات التي تم تدقيقها وارشفتها الكترونيا والتي تساهم في توفير البيانات الصحيحة لغرض اجراء المعالجة الكترونيا للبيانات بالشكل الذي ينسجم مع متطلبات اتخاذ القرارات الرشيدة.

جدول (4) قياس نسبة نمو كفاءة نظام الرقابة الداخلية في عينة البحث

المؤشرات	مصرف الاستثمار			مصرف المنصور			مصرف بغداد		
	2018	2019	2020	2018	2019	2020	2018	2019	2020
نسبة نمو تدقيق المعاملات	%5	%6	%6	%4	%6	%6	%3	%4	%4
نسبة نمو الارشفة الالكترونية	%6	%8	%9	%6	%5	%5	%3	%3	%4
نسبة نمو التقارير المقدمة للاطراف الخارجية	%1	%1	%2	%1	%2	%2	%2	%3	%3

يبين جدول (4) قياس حجم النمو في كفاءة نظم الرقابة الداخلية للمصارف عينة البحث اذ لوحظ هنالك زيادة متصاعدة في المصارف لعمليات التدقيق والارشفة وتقديم المعلومات للاطراف المساهمة في عملية التدقيق الخارجي ، اذ حقق مصرف الاستثمار اعلى نسبة نمو بمتوسط (6%) لتدقيق المعاملات و(9%) للأرشفة (2%) للتقارير المقدمة للاطراف الخارجية ، و حقق مصرف المنصور اعلى نسبة نمو بمتوسط (6%) لتدقيق المعاملات و(6%) للأرشفة (2%) للتقارير المقدمة للاطراف الخارجية ، كما حقق مصرف بغداد اعلى نسبة نمو بمتوسط (4%) لتدقيق المعاملات و(4%) للأرشفة (3%) للتقارير المقدمة للاطراف الخارجية.

ثانيا: قياس مستوى معالجة البيانات الالكترونية في المصارف عينة البحث

سيتم الاعتماد على مستوى الانفاق على كافة مقومات نظم معالجة البيانات من الاجهزة والمعدات كمؤشرات مهمة يتم الاستدلال بها لمعرفة مدى جدية المصرف في توفير البيانات الالكترونية لمتخذي القرارات الادارية الرشيدة وكما هو موضح بالجدول الاتي :

جدول (5) مستوى الانفاق على النظم الالكترونية والمعلوماتية في عينة البحث(المبالغ بالألاف)

المصرف	حجم الانفاق على ادوات الحوكمة الإلكترونية			المتوسط	مستوى الانفاق على ادوات الحوكمة الإلكترونية			المتوسط
	2018	2019	2020		2018	2019	2020	
مصرف الاستثمار	90	45	48	47	%9	%10	%11	%10
مصرف المنصور	102	120	121	115	%7	%8	%9	%8
مصرف بغداد	85	95	96	90	%4	%6	%8	%6

يلحظ من جدول (5) اعلاه حجم ومستوى الانفاق على ادوات الحوكمة الالكترونية في المصارف العراقية عينة البحث، اذ يلحظ تباين الانفاق بين المصارف اذ شكل مصرف المنصور اعلى نسبة انفاق له في (2020) بمتوسط (115) الف دينار ومتوسط نسبة (8%) بالمقارنة مع النفقات المبذولة على المجالات الاخرى ونسبة نمو (2%) لكل سنة مما يدل على زيادة رغبة المصرف في التحول نحو الانظمة المحوسبة والالكترونية بالشكل الذي يقلل من كلفة العمليات الادارية والتصنيعية ويحقق سرعة ودقة وكفاءة العمل .ومن الجدير بالذكر ان المتوسط المشار اليه بالبحث قد تم استخراجه من خلال حاصل جمع نتائج السنوات الثلاث مقسمة على (3) .

جدول (6) مستوى الانفاق على نظم المواقع الشبكية في عينة البحث(المبالغ بالألاف)

المصرف	حجم الانفاق على النظم والمواقع الإلكترونية			المتوسط	مستوى الانفاق على النظم والمواقع الشبكية			المتوسط
	2018	2018	2020		2018	2018	2020	
مصرف الاستثمار	10	9	5	7.9	%3	%1	%2	%2
مصرف المنصور	9	4	4	8	%2	%2	%3	%2
مصرف بغداد	3	8	9	6.8	%6	%6	%4	%5

يلحظ من الجدول (6) ان نسبة الانفاق على تصميم النظم الالكترونية والمواقع المعلوماتية و شبكات الانترنت كانت ضئيلة جدا بالمقارنة مع النفقات الاخرى في المصارف عينة البحث اذ يلحظ تذبذب في الانفاق بين المصارف ففي سنة (2020) شهد انخفاض عن سنة (2018،2019) فيما سجل مصرف الاستثمار ومصرف المنصور ارتفاعا نسبيا في النفقات اذ بلغت قيمة الانفاق على المواقع الالكترونية في اعلى مستوياتها بواقع (7.9) الف ونسبة (2%) في سنة (2018) وبالرغم من ذلك الانفاق الا انها تعد محاولات ضعيفة جدا في عملية دقة المعلومات المنشورة وحمايتها وحماية خصوصيات الزبائن والعملاء اي ان المصارف لم تتمكن لحد الان من انشاء شبكات الكترونية قوية على الانترنت لنشر معلوماتها وحمايتها من الاختراق والعبث . ومن الجدير بالذكر ان المتوسط المشار اليه بالبحث قد تم استخراجه من خلال حاصل جمع نتائج السنوات الثلاث مقسمة على (3) .

جدول (7) عدد البيانات المعالجة الكترونيا

المصرف	عدد البيانات من خلال التقارير			نسبة النمو		المتوسط
	2018	2018	2020	2018	2018	2020
مصرف الاستثمار	20	25	35	%5	%10	%10	%8
مصرف المنصور	15	26	39	%6	%9	%9	%8
مصرف بغداد	23	26	40	%6	%10	%12	%9

يلحظ من جدول (7) عملية التحليل والمعالجة لكمية البيانات المصرفية التي التعامل معها الكترونيا وتشم السحب والايداع والتحويل الالكتروني داخل وخارج العراق والتي مثلت زيادة طردية خلال السنوات فضلا عن زيادة بالنمو والتي حققت كلا من مصرف الاستثمار والمنصور بنسبة (8%) وجاء مصرف بغداد في المرتبة الاولى في عملية معالجة البيانات من خلال نسبة نمو (9%) ومن الجدير بالذكر ان نسب النمو يتم استخراجها في الجدول اعلاه والجداول السابقة من خلال قسمة عدد المعاملات المنجزة في سنة معينة ومقارنتها مع السنوات السابقة واللاحقة واستخراج نسبة النمو كما هو معروف في عمليات التحليل المالي . ومن الجدير بالذكر ان المتوسط المشار اليه بالبحث قد تم استخراجه من خلال حاصل جمع نسب النمو للأرشفة والمعالجة الالكترونية مقسمة على (3) .

ثالثا: دور الموائمة بين نظم الرقابة الداخلية ومعالجة البيانات في ترشيد القرارات الادارية

من اجل معرفة دور الموائمة بين نظام الرقابة الداخلية والمعالجة الالكترونية للبيانات في ترشيد القرارات الادارية تم اجراء استطلاع على موظفي المصارف عينة البحث من خلال توزيع (120) استمارة لهم تم الاجابة وتحليل نتائج (100) منها وتم التوصل الى اجوبتهم وتحليلها من خلال الجدول الاتي :

جدول (8) تحليل اجوبة موظفي المصارف عينة البحث

العامل / النسبة المئوية	أتفق بشدة	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاستجابة
السؤال 1	4.61	30.39	.7337	20.5	3.4	2.11	0.76	62.2
السؤال 2	.246	23.02	.0993	.4092	6.12	2.93	.942	.695
السؤال 3	.126	.6152	61.33	.3322	4.43	.043	0.94	.859
السؤال 4	.157	43.08	.0419	.648	0.88	3.95	0.87	79
المعدل العام	.2851	.0253	.5323	.9620	3.7	513.	90.1	36

يبين الجدول (8) عملية تحليل الاجوبة لموظفي المصارف عينة البحث حول عملية ترشيد القرارات الادارية والتي تم التوصل اليها بعد قياس اجوبتهم وفقا لأنموذج ليكرت الخماسي والذي توصل الى المعدل العام للأجوبة والذي سيتم اعتماد عليه مع نسب كفاءة الرقابة الداخلية ونسبة نمو معالجة البيانات الكترونيا في الجداول السابقة لغرض اجراء التحليل الاحصائي المبين بالجدول اللاحق .

جدول (9) التحليل الاحصائي لمتغيرات البحث

التفاصيل	مؤشرات التحليل الاحصائي
عدد المشاهدات	3
معامل (T)	10.387
معامل (F)	6.123
B	3.012
حجم الارتباط	0.985
مستوى المعنوية sig	0.021

يلحظ من جدول (9) وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية ذو دلالة احصائية بين مؤشرات انخفاض بين كفاءة الرقابة الداخلية ونظم معالجة البيانات الكترونيا للمصارف العراقية ، اذ بلغ قيمة الارتباط (0.985) وبمستوى معنوية (0.021) وهي اقل من مستوى الدلالة (5%) ، كما يشير الجدول وجود تأثير كبير لنظم المعالجة الإلكترونية للبيانات في ترشيد القرارات الادارية اذ ان زيادة معالجة البيانات الكترونيا بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة ترشيد القرارات الادارية بمقدار (3.012) المشار اليه بمعامل (B) و يحقق اثبات الفرضية البحث التي مفادها (تساعد عمليات الموائمة بين الرقابة الداخلية ونظم الالكترونية لمعالجة البيانات على توفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات الرشيدة في المصارف).

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

من خلال اجانب العملي توصل البحث الى الاتي :

1-يعد استخدام الانظمة الالكترونية في معالجة البيانات المحاسبية من ابرز الامور التي تحقق زيادة في الوقت ودقة أكبر وخصوصا عند استخدام برنامج ألأكسل في احتساب الفوائد.

2-يحقق نظام الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسوب إجراءات الرقابة التنظيمية للحد من التلاعب والفساد .

3-تسهم عملية الموائمة بين النظم المعلوماتية الإلكترونية دورا بارزا في تقديم المعلومات الدقيقة للإدارة العليا من اجل اتخاذ القرارات الرشيد ة بالكفاءة والفعالية اللازمة .

4-تؤدي عملية استخدام الارشفة الإلكترونية للبيانات المحاسبية من اهم الاسس لتطبيق الحوكمة الإلكترونية والتي تؤدي الى سهولة اجراء المعالجة الالكترونية وتحقيق الرقابة الفاعلة وبالتالي تعمل على توفير البيانات التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الادارية.

التوصيات

من خلال الاستنتاجات اعلاه يوصي الباحث بالاتي :

1-ضرورة الاستفادة من الإمكانيات ألمتاحة في جهاز للمعالجة الإلكترونية والبرامج الخاصة في تطبيق إجراءات الرقابة بحيث يمكن توفير بيئة رقابية جيدة .

2-يتعين على الإدارات المصارف الاعتماد على نظم المعلومات المحاسبية ألمتطورة وذلك حتى تستطيع الحصول على بيانات أكثر دقة.

3-العمل على دعوة المصارف ألي عقد دورات للموظفين لمواكبة التطور السريع في مجال الحاسوب والخدمات الالكترونية التي تقدمها المصارف بالإضافة لتطوير البنية التحتية لاستيعاب المعلومات ومواكبها من خلال الاشتراك في المؤتمرات والندوات والدورات المتخصصة ومتابعة ما يستجد في مجال الحاسوب ،والعمل على تأهيل مجموعة من المدققين لتقيم الإجراءات الرقابية بشكل دوري بهدف تحديد جوانب الضعف ووضع الإجراءات المناسبة لمعالجتها.

4-ضرورة التوصيف الدقيق لوظائف دائرة الحاسوب وتحديد المهام والواجبات لكل شخص لتسهيل عمليات الفصل بين الوظائف المتعارضة بحيث يمكن تحديد المسئولية عند وقوع الأخطاء.

المصادر

جلال ،إبراهيم .(2004) .وآخرون ، دراسات تطبيقية في المراجعة الداخلية ، دار الجامعة الإسكندرية.

جمعة ،أحمد حلمي ، وآخرون. (2003) .نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر ، ط1 ، الاردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

تنتوش، محمد قاسم.(2001) .نظم المعلومات المحاسبية والمراجعة المهنية، بيروت: دار الجبل.

بلعجوز ، حسين .(2009). نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الانتاجية ، الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية.

عقاب ، خصاونة ريم .(2002). اثر تطور المعالجة الالكترونية للبيانات على أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف ،جامعة إل البيت .

حكمت ، الراوي .(1999). نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة - نظري مع حالات دراسية ، ط١، عمان، الاردن: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.

حلمي ،سلام ، و عبده ، أبو طالب أحمد .(2000). أساسيات نظم المعلومات المحاسبية ، ط١ ، جامعة القاهرة.

السوافيري، الرزاق، حمد عبد المالك .(2003). دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية ،دار الجامعة الإسكندرية .

طارق ، طه .(2000). مقدمة في نظم المعلومات الادارية والحاسبات الآلية"، ط٣ ، لاسكندرية : منشأة المعارف للنشر والتوزيع.

عيسى، عبدالحكيم، وآخرون. (2008). مهارات الحاسوب، الطبعة لأولى، دار الميسرة للنشر ولتوزيع.

الفاضل. (2004). عبدالرزاق، الحاسوب ونظام التشغيل، جامعة دمشق، 2004.

الفيومي، محمد. (1982) . المحاسبة والمراجعة في ظل استخدام الحاسبات الالكترونية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية.

السيد ، لطفي أمين. (1997) .ألاتجاهات الحديثة في المراجعة والرقابة على الحاسبات ، القاهرة: دار ألنهظة العربية .

المطارنة، غسان فلاح .(2009) .تدقيق الحسابات المعاصر، جامعة آل البيت، الطبعة الثانية، عمان، الاردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة.

موسكوف ، ستيفن، سيكمن، مارك. (2002) . نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات- مفاهيم وتطبيقات، ترجمة كمال الدين سعيد، أحمد حجاج، الرياض: دار المريخ للنشر.

الوقاد، سامي محمد وديا، لؤي محمد .(2010). تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، عمان، الاردن: مكتب المجمع العربي للنشر والتوزيع.

ياسر صادق مطيع وآخرون .(2007). نظم المعلومات المحاسبية، ط١، عمان، الاردن: مكتبة المجمع العربي.

ياسين، سعد (2000) تحليل وتصميم نظم المعلومات الإدارية ، ط1 ، عمان، الاردن: دار المناهج.

إدمون جل، إدمون طارق. (2010) .مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية من وجهة نظر الإدارة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، أيار.

حمادة، رشا،(2010) .اثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد السادس والعشرون، .

حسو ، جاسم محمد .(2017). تفعيل إجراءات الرقابة الداخلية للحد من مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المحاسبي الالكتروني " الكلية التقنية الشمالية ، جامعة الموصل .

السوافيري ، فتحي رزق وآخرون.(2012) . الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

حسين، أحمد حسين على .(2014). نظم المعلومات المحاسبية :الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الإسكندرية: الدار الجامعية.

أبو كميل ، سعد محمد. (2011). تطوير أدوات الرقابة الداخلية لهدف حماية البيانات المعدة الكترونيا- دراسة تطبيقية- رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

أمين السيد أحمد لطفي. (2005) . مراجعة وتدقيق نظم المعلومات ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

((استمارة استبيان))

تحية طيبه...

عزيزي المجيب

عزيزتي المجيبة

بين يديك أداة قياس أعدت ضمن متطلبات بحثي الموسوم (الموائمة بين نظم الرقابة الداخلية والمعالجة الالكترونية للبيانات ودورها في ترشيد القرارات الادارية : دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية) علماً بان البيانات المستحصلة سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط لذلك لا داعي من ذكر اسمك أو توقيعك شاكرين تعاونكم معنا

الباحث

- اولا- ترشيد القرارات الادارية

ت	العبارة	اتفق جداً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق جداً
1	تساعد انظمة الرقابة الداخلية على تشجيع الادارات المختلفة في اتخاذ القرارات الصائبة.					
2	يمكن للنظم الإلكترونية توفير البيانات المناسبة لأجل اتخاذ القرارات الرشيدة.					
3	تعمل انظمة الرقابة الداخلية على تدقيق المعاملات المؤرشفة الكترونيا بالشكل الذي يناسب عمليات التطور الحاصلة.					
4	تسهم الموائمة بين نظم معالجة البيانات الكترونيا والرقابة الداخلية في ترشيد القرارات الادارية .					